

(ماجستير القانون الرقمي)

مقرر : قانون تنظيم التكنولوجيا المالية

Financial technology regulation law

Prepared by. Dr. Nayel AlOmran

Lecture 7



قانون تنظيم التكنولوجيا المالية في الأنشطة غير المصرفية

أهداف المحاضرة :

بنهاية هذه المحاضرة سيكون الطالب قادرا على:

- شرح المفاهيم القانونية الأساسية المتعلقة بتنظيم التكنولوجيا المالية في القطاعات غير المصرفية.
- تمييز الفروق القانونية والتنظيمية بين الدول العربية في مجال FinTech.
- تحليل التشريعات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية.
- تقييم الجاهزية القانونية والتشريعية لتبني وتطوير الحلول التكنولوجية المالية في العالم العربي.
- اقتراح توصيات قانونية لتحسين البيئة التنظيمية في الدول التي لا تزال في المراحل الأولى لتنظيم التكنولوجيا المالية.

نظرة عن المحاضرة السابقة

الموضوعات التي تم مناقشتها :

في المحاضرة السابقة تم مناقشة عدد من الموضوعات منها الرقابة على التكنولوجيا المالية وجهات نظر حول وجود نظم رقابية للتكنولوجيا المالية النظم الرقابية والابتكار اعتبارات رقابية قضايا التنظيم الرقابي أمثلة من النظم الرقابية النظم الرقابية العالية مستقبل رقابة التكنولوجيا المالية وتم توضيح أن الابتكار في التكنولوجيا المالية يقصد به استخدام التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات مالية مبتكرة تشمل المدفوعات التمويل التأمين وإدارة الثروات بطرق أسرع أرخص وأكثر كفاءة. كما أن النظم الرقابية في التكنولوجيا المالية هي القواعد والتشريعات التي تضعها الجهات التنظيمية (مثل البنوك المركزية وهيئات الأسواق المالية) لضمان أن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تعمل ضمن بيئة آمنة ومتوافقة مع القوانين.

الموضوعات

- قانون تنظيم التكنولوجيا المالية في الأنشطة غير المصرفية
- دراسة حالة لبعض الدول العربية:
 - المملكة العربية السعودية
 - جمهورية مصر العربية
 - المملكة الاردنية الهاشمية
 - دولة الامارات العربية المتحدة
 - دولة قطر

قانون تنظيم التكنولوجيا المالية في الأنشطة غير المصرفية

مفهوم الأنشطة غير المصرفية في التكنولوجيا المالية FinTech Non-Banking Activities (يشير إلى الخدمات والمنتجات التي قد م من خلال التكنولوجيا خارج نطاق البنوك التقليدية أي دون الحاجة إلى ترخيص مصرفي شامل. هذه الأنشطة تعتمد على حلول تقنية مبتكرة لتوفير خدمات مالية مرنة وسريعة وتستهدف فئات متعددة منها الأفراد والشركات الناشئة. بمعنى آخر الأنشطة غير المصرفية في التكنولوجيا المالية هي: "تقديم خدمات مالية من خلال حلول رقمية وتكنولوجية دون أن تكون المقدمة بنكاً مرخصاً وإنما شركة تقنية مالية مرخصة أو مسجلة لتقديم خدمات محددة وفق الأنظمة".

أبرز مجالات الأنشطة غير المصرفية في التكنولوجيا المالية:

- شركات الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية
- منصات التمويل الجماعي
- التأمين الرقمي (InsurTech)
- منصات الإقراض من الند للند P2P Lending))
- منصات إدارة الثروات والاستشارات الآلية Robo-Advisors))
- العملات والأصول الرقمية

أهمية الأنشطة غير المصرفية في الاقتصاد

- أول ا: توسيع الشمول المالي
- مكن الأفراد غير القادرين على الوصول إلى البنوك التقليدية من استخدام خدمات مالية مبتكرة.
- تشمل الفئات ذات الدخل المحدود والمناطق النائية ورواد الأعمال الناشئين.
- ثاني ا: تعزيز الابتكار في القطاع المالي
- فر حلول ا ذكية مثل الدفع الرقمي التمويل الجماعي والذكاء الاصطناعي في التحليل المالي.
- تشجع على تطوير خدمات مخصصة تلبي احتياجات السوق المتغيرة بسرعة.
- ثالث ا: تحفيز ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة
- تقدم بدائل تمويلية مثل التمويل الجماعي والإقراض المباشر بين الأفراد.
- هم في دعم المشروعات الناشئة التي غالب ا ما ت ستبعد من التمويل البنكي التقليدي.
- رابع ا: زيادة التنافسية في الأسواق المالية
- تدخل شركات التكنولوجيا المالية كمنافس قوي للبنوك التقليدية.
- تحفز البنوك على تحسين خدماتها وخفض التكاليف.
- خامس ا: خفض التكاليف وتعزيز الكفاءة
- تعتمد هذه الأنشطة على حلول رقمية تقلل الحاجة للبنية التحتية المكلفة.
- ر ع العمليات وتقلل التكاليف التشغيلية ما ينعكس إيجابيا ا على المستهلكين.

أهمية التنظيم القانوني للأنشطة غير المصرفية

- حماية المستهلكين : ي عد التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية FinTech (امر ا ضروري ا لحماية المستهلكين في بيئة سريعة تطور تتميز بظهور نماذج أعمال جديدة تعتمد على التكنولوجيا لان غياب التنظيم قد يؤدي إلى انتشار الاحتيال أو الخدمات الوهمية لتالي يضمن التنظيم القانوني التزام مقدمي الخدمات بحماية البيانات من خلال قوانين مثل حماية البيانات الشخصية و الخصوصية.
- حة غسل الأموال وتمويل الإرهاب : رغم ما توفره التكنولوجيا المالية من مزايا مثل السرعة والسهولة إلا أنها قد ت ستغل في تمرير ات مالية مشبوهة بسبب سهولة فتح حسابات إلكترونية دون تحقق كاف من الهوية او استخدام العملات المشفرة وصعوبة تتبع العمليات عبر المنصات اللامركزية.
- يير بيئة تنافسية عادلة : ي عد التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية FinTech (من الركائز الأساسية لضمان بيئة تنافسية شفافة عادلة بين جميع الأطراف الفاعلة في السوق سواء كانت شركات ناشئة أو مؤسسات مالية تقليدية.
- لضمان استقرار النظام المالي و تعزيز الثقة في الخدمات الرقمية والابتكار.

العناصر الأساسية لقانون تنظيم الأنشطة غير المصرفية في التكنولوجيا المالية

- التعريفات والمجالات المشمولة: تحديد ما هي الأنشطة غير المصرفية التي يشملها القانون.
- شروط الترخيص: متطلبات الحصول على تصريح لمزاولة النشاط مثل رأس المال الكفاءة الفنية والحماية القانونية.
- متطلبات الامتثال: قواعد مكافحة غسل الأموال حماية البيانات الشفافية.
- إجراءات الرقابة: آليات التفتيش التقارير الدورية العقوبات في حالة المخالفة.
- آليات تسوية النزاعات: توفير طرق فعالة لمعالجة شكاوى العملاء يوفر الإطار القانوني آليات رسمية لحل النزاعات سواء عبر القضاء أو هيئات تسوية المنازعات أو أنظمة التحكيم الخاصة كما يُلزم الشركات بالشفافية في التعامل مع شكاوى العملاء.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية

- الأنشطة غير المصرفية في FinTech تحتاج إلى تنظيم دقيق لحماية النظام المالي والمستهلكين مع تعزيز الابتكار.
- معظم الدول العربية بدأت بوضع أطر قانونية وتنظيمية تشمل الترخيص الامتثال الرقابة وحماية العملاء.
- المختبرات التنظيمية (Regulatory Sandboxes) أصبحت أداة رئيسية لتجريب الابتكارات بدون تعريض السوق لمخاطر.
- التنظيم الفعال يوازن بين تحفيز الابتكار وضمان الأمان المالي والشفافية:
- هيل دخول الشركات الناشئة دعم حلول جديدة في الدفع الإلكتروني الإقراض الرقمي التمويل الجماعي والعملات المشفرة
- بالإضافة الى تحقيق الشفافية بإلزام الشركات بالإفصاح عن البيانات المالية والتقنية ومراقبة الامتثال للمعايير المالية مما يساعد المستهلك في اتخاذ قرارات واعية.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية

دراسة حالة: المملكة العربية السعودية

- ملكة العربية السعودية تعد من الدول الرائدة إقليمياً في تطوير بيئة تنظيمية محفزة للتكنولوجيا المالية. الجهات المنظمة:

- البنك المركزي السعودي (SAMA): منظم رئيسي لشركات التمويل والتأمين.

- هيئة السوق المالية CMA (CMA): تنظم التمويل الجماعي الاستثماري كجزء من دورها في تطوير السوق المالية وتعزيز الابتكار مع حماية المستثمرين وضمان الشفافية أصدرت هيئة السوق المالية السعودية قواعد تنظيمية ضمن ما يعرف بـ: "قواعد طرح الأوراق المالية عبر منصات التمويل الجماعي"

وزارة التجارة: تشرّف على شركات الوساطة التجارية وشركات التأجير التشغيلي باعتبارها جهات تمارس أنشطة تجارية منظمة وذلك ضمن اختصاصها في تنظيم ومراقبة الأنشطة التجارية وفق النظام الشركات السعودي ونظام السجل التجاري.

- هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات CITC (CITC): المعروفة اليوم باسم هيئة الحكومة الرقمية وهيئة الاتصالات والفضاء

بـ – تلعب دوراً تنظيمياً مهماً في ترخيص بعض أنشطة الدفع الإلكتروني داخل المملكة بالتنسيق مع البنك المركزي

(السعودي) ساما).

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة: المملكة العربية السعودية

البنك المركزي السعودي إطار تنظيمي متكامل ومتطور لتنظيم عمل الشركات غير المصرفية العاملة في قطاع التقنية المالية ولا سيما الشركات التي تقدم خدمات الدفع الإلكتروني وذلك في ظل النمو المتسارع للاقتصاد الرقمي وزيادة الاعتماد على الخدمات المالية الحديثة. ويهدف هذا الإطار إلى تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار وتطوير الحلول المالية الحديثة من جهة وضمان سلامة واستقرار القطاع المالي وحماية حقوق العملاء من جهة أخرى.

لزم البنك المركزي الشركات الراغبة في تقديم خدمات الدفع الإلكتروني أو خدمات التمويل الجماعي بالحصول على ترخيص رسمي قبل بدء النشاط. ويعد هذا الترخيص وسيلة للتأكد من قدرة الشركات على الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والفنية والمالية بما يضمن تقديم خدمات آمنة وموثوقة تتوافق مع الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة: المملكة العربية السعودية

ما يفرض البنك المركزي مجموعة من المتطلبات الرقابية الصارمة التي تشمل الالتزام بأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من تطبيق إجراءات دقيقة للتحقق من هوية العملاء ومراقبة العمليات المالية والإبلاغ عن أي معاملات مشبوهة. إضافة إلى ذلك تلتزم الشركات بتطبيق أعلى معايير الأمن السيبراني لحماية البيانات المالية والشخصية للعملاء وضمان استمرارية الخدمات وتقليل مخاطر الهجمات الإلكترونية والاختراقات.

ومن أبرز المبادرات التي أطلقها البنك المركزي السعودي إنشاء بيئة الاختبار التنظيمية Regulatory Sandbox وهي منصة تنظيمية تتيح للشركات الناشئة والمبتكرة اختبار منتجاتها وخدماتها المالية الجديدة في بيئة رقابية مرنة وتحت إشراف البنك المركزي قبل طرحها لسوق بشكل كامل. وتساهم هذه البيئة في دعم الابتكار وتقليل المخاطر المرتبطة بإطلاق المنتجات الجديدة وإتاحة الفرصة للشركات لتطوير حلولها بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية

دراسة حالة: المملكة العربية السعودية

أهداف التنظيمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي

تهدف هذه التنظيمات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تدعم تطور القطاع المالي ومن أبرزها:

- ضمان سلامة واستقرار النظام المالي الرقمي من خلال وضع ضوابط تنظيمية تقلل المخاطر التشغيلية والمالية وتحافظ على كفاءة الخدمات المالية الإلكترونية.
- حماية المستهلكين عبر إلزام الشركات بتطبيق معايير الشفافية والإفصاح وحماية بيانات العملاء والحد من مخاطر الاحتيال والجرائم المالية.
- تعزيز ثقة المستثمرين في قطاع التقنية المالية من خلال توفير بيئة تنظيمية واضحة ومستقرة تشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي.
- جيع الابتكار والمنافسة العادلة عبر تسهيل دخول شركات جديدة إلى السوق وفق ضوابط تنظيمية واضحة بما يساهم في تنويع الخدمات المالية وتحسين جودتها وخفض تكلفتها.
- مستهدفات رؤية المملكة 2030 في بناء اقتصاد رقمي متطور وزيادة الاعتماد على المدفوعات الإلكترونية وتعزيز الشمول المالي من خلال إتاحة الخدمات المالية لفئات أوسع من المجتمع.

عام أسهم الإطار التنظيمي الذي وضعه البنك المركزي السعودي في بناء بيئة مالية رقمية أكثر أماناً واستقراراً مع توفير مناخ
ب لنمو شركات التقنية المالية وابتكار خدمات مالية حديثة تلبى احتياجات الأفراد والمنشآت وتدعم التحول الرقمي الذي تشهده

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة: المملكة العربية السعودية

الأنظمة واللوائح الرئيسية:

- أ. نظام مراقبة شركات التمويل (الصادر بالمرسوم الملكي م/51 لعام 1433هـ)
 - ينظم الشركات العاملة في التمويل الاستهلاكي والتمويل العقاري.
 - سمح بدخول شركات FinTech عبر "رخص التمويل المصغر".
- ب. لائحة تنظيم التمويل الجماعي بالدين (2021)
 - صدرت عن البنك المركزي السعودي.
 - تنظم منصات الإقراض الجماعي P2P lending))
 - تتطلب حد أدنى من رأس المال وتطبيق معايير حماية العملاء.

التنظيم القانون التكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة: المملكة العربية السعودية

الأنظمة واللوائح الرئيسية:

ج. لائحة صناديق الاستثمار والتمويل الجماعي الاستثماري (2020)

- صادرة عن هيئة السوق المالية.

- تنظم منصات التمويل الجماعي الاستثماري Equity Crowdfunding.

- تفرض متطلبات الإفصاح وحماية المستثمرين الصغار.

د. قواعد تنظيم شركات الدفع (2020)

- صادرة عن البنك المركزي.

- تشمل شركات المحافظ الإلكترونية وحلول الدفع الرقمية.

- تشترط الإفصاح الأمان السيبراني وحماية بيانات العملاء.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة: المملكة العربية السعودية

ثالث ا: أبرز مبادرات المملكة لدعم FinTech

بيئة التجربة التنظيمية Regulatory Sandbox)) 1-

أطلقتها SAMA وهيئة السوق المالية.

• تسمح للشركات الناشئة باختبار منتجاتها تحت إشراف منظم دون الخضوع الكامل للأنظمة.

• جذبت أكثر من 30 شركة حتى 2023.

2- ((Fintech Saudi مركز فنتك السعودية

أ سس عام 2018 يهدف لدعم الابتكار التدريب وتنمية المواهب الوطنية.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية

دراسة حالة: المملكة العربية السعودية

تحديات تنظيم FinTech في الأنشطة غير المصرفية

1- حماية البيانات الشخصية:

• يتطلب توافق مع نظام حماية البيانات الشخصية PDPL))

2- مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

• تفرض الأنظمة إلزامية تطبيق ضوابط "اعرف عميلك" KYC (على شركات التمويل الرقمي).

3- الأمن السيبراني:

• لائحة SAMA للأمن السيبراني ملزمة لكافة شركات التقنية المالية.

4- حماية حقوق المستهلك المالي:

• تفعيل مراكز شكاوى متخصصة لشركات التمويل غير المصرفي.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة: المملكة العربية السعودية

أمثلة عملية من السوق السعودي

- مثال 1 : شركة "تمارا" Buy Now Pay Later)) :
- مرخصة من البنك المركزي السعودي كشركة تمويل استهلاكي مصغر.
 - تعمل في توفير حلول "اشتر الآن وادفع لاحقاً".

- مثال 2: منصة "منصة ليندو" للتمويل الجماعي بالدين
- أول شركة مرخصة من البنك المركزي في مجال التمويل الجماعي.
 - تتيح تمويل الفواتير والمشاريع الصغيرة عبر مساهمات الأفراد.

- مثال 3 : شركة "موبايلي باي" للدفع الرقمي
- مرخصة كمزود لخدمات الدفع من قبل SAMA
 - تقدم حلول المحافظ الإلكترونية والدفع بواسطة الهواتف الذكية.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية

دراسة حالة: جمهورية مصر العربية

أهم الجهات الرقابية والتنظيمية:

- بنك المركزي المصري : ي عد البنك المركزي المصري CBE () الجهة التنظيمية الرئيسة في مصر للإشراف على الأنشطة المرتبطة بالتكنولوجيا المالية ضمن نطاق الخدمات المصرفية وتشمل مسؤولياته:
- إصدار التراخيص لمقدمي خدمات الدفع مثل شركات الدفع : ((Electronic Payment Services تنظيم خدمات الدفع الإلكتروني -1 عبر الإنترنت.
- وضع قواعد للأمان السيبراني والحد من الاحتيال المالي.
- إلزام مزودي الخدمة بإجراءات "اعرف عميلك" KYC))
- ((E-Wallets) الإشراف على المحافظ الرقمية -2
- الترخيص للبنوك وشركات المحمول بتقديم محافظ إلكترونية.
- مراقبة المعاملات وحماية بيانات العملاء.
- تشجيع الشمول المالي من خلال توفير خدمات مالية بدون حساب بنكي تقليدي.
- هيئة العامة للرقابة المالية FRA () : من اختصاصاتها تنظيم ورقابة الأنشطة المالية غير المصرفية مثل التأجير التمويلي التمويل العقاري التمويل الاستهلاكي التمويل متناهي الصغر التمويل الجماعي.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة: جمهورية مصر العربية

القوانين واللوائح المنظمة الرئيسية:

أ. قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية رقم 5 لسنة 2022
أبرز ملامحه:

1. تطبيق القانون.

يطبق على كافة شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم خدمات مالية غير مصرفية مثل التمويل العقاري التمويل الاستهلاكي التأجير التمويلي.

2. التراخيص.

لا يجوز لأي شركة مزاولة نشاط FinTech في هذه الأنشطة إلا بعد الحصول على ترخيص من الهيئة العامة للرقابة المالية FRA

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة: جمهورية مصر العربية

القوانين واللوائح المنظمة الرئيسية

ولا : قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية رقم 5(لسنة 2022

عد قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية رقم 5(لسنة 2022 من أهم التشريعات التي

أصدرتها جمهورية مصر العربية لتنظيم قطاع التكنولوجيا المالية (FinTech) حيث جاء لمواكبة التطورات المتسارعة في الخدمات

مالية الرقمية وتوفير إطار قانوني متكامل يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية المتعاملين واستقرار الأسواق المالية. كما يهدف

لقانون إلى دعم التحول الرقمي في القطاع المالي غير المصرفي وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتعزيز الشمول المالي من خلال

توسيع نطاق الخدمات المالية باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة: جمهورية مصر العربية

أبرز ملامح القانون

نطاق تطبيق القانون 1.

ينطبق القانون على جميع الشركات والمؤسسات التي تستخدم التكنولوجيا المالية في تقديم الأنشطة المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للرقابة المالية FRA سواء كانت شركات ناشئة أو مؤسسات مالية قائمة تطور خدماتها باستخدام التقنيات الرقمية. ويشمل القانون العديد من الأنشطة المالية غير المصرفية من أهمها:

- التمويل الاستهلاكي.
 - التمويل العقاري.
 - التأجير التمويلي.
 - التخصيم.
 - التمويل متناهي الصغر.
 - التأمين باستخدام الوسائل الرقمية.
 - الأنشطة المالية الأخرى التي تقرر الهيئة إخضاعها لأحكام القانون.
- ويهدف هذا التوسع في نطاق التطبيق إلى ضمان خضوع جميع الخدمات المالية الرقمية لإطار رقابي موحد يحقق العدالة بين الشركات ويحافظ على استقرار السوق.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية

دراسة حالة: جمهورية مصر العربية

2. التراخيص

يُطلب من القانون جميع الشركات الراغبة في ممارسة أي نشاط من أنشطة التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي بالحصول على ترخيص مسبق من الهيئة العامة للرقابة المالية FRA ولا يجوز لأي شركة مزاولة النشاط قبل استيفاء جميع الشروط والمتطلبات القانونية. يشترط للحصول على الترخيص استيفاء مجموعة من المتطلبات من أبرزها:

- إيفاء الحد الأدنى من رأس المال وفق ما تحدده الهيئة.
- امتلاك البنية التقنية اللازمة لتقديم الخدمات بصورة آمنة وفعالة.
- تطبيق أنظمة قوية لإدارة المخاطر والحوكمة والرقابة الداخلية.
- الالتزام بمعايير أمن المعلومات وحماية البيانات الشخصية.
- الالتزام بقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- توافر الكوادر الفنية والإدارية المؤهلة لإدارة النشاط.
- تمتلك الهيئة العامة للرقابة المالية صلاحية متابعة الشركات المرخص لها بصورة مستمرة وإجراء عمليات التفتيش والرقابة واتخاذ الإجراءات القانونية عند مخالفة الشركات لأحكام القانون أو اللوائح التنفيذية.
- يساهم نظام الترخيص في ضمان دخول الشركات الجادة والمؤهلة إلى السوق مما يعزز ثقة المستثمرين والمتعاملين ويرفع مستوى جودة خدمات المالية الرقمية ويحد من الممارسات غير النظامية التي قد تؤثر في استقرار القطاع المالي غير المصرفي.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة: جمهورية مصر العربية

ومن المتطلبات لتنظيم التكنولوجيا المالية في مصر وفقا للقانون ما يلي :

إجراءات الحصول على الترخيص: 3.

- تقديم طلب لهيئة الرقابة المالية.

- استيفاء متطلبات رأس المال.

- تقديم خطة عمل واضحة.

- إثبات كفاءة نظم الحوكمة وإدارة المخاطر.

حماية المتعاملين 4.

- إلزام الشركات بحماية بيانات العملاء (تطبيق قانون حماية البيانات الشخصية رقم 151 لسنة 2020).

- الإفصاح الواضح عن شروط التمويل الرسوم والمخاطر.

: ((Regulatory Sandbox البيئة التجريبية 5.

- منح فرصة لتجربة نماذج أعمال FinTech المبتكرة تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة المالية FRA قبل منح التراخيص الدائمة.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية

دراسة حالة: جمهورية مصر العربية

- قانون حماية البيانات الشخصية رقم 151 لسنة 2020: يحدد الإطار القانوني الشامل في مصر لحماية البيانات الشخصية ويهدف إلى تنظيم كيفية جمع ومعالجة واستخدام البيانات الخاصة بالأفراد ومن أهم متطلباته:
- يلزم شركات التكنولوجيا المالية بحماية بيانات العملاء وتطبيق المعايير الدولية.
 - وجب على الجهات التي تحتفظ ببيانات شخصية اتخاذ التدابير الفنية والتنظيمية الكفيلة بتأمينها من الاختراق أو التسريب.
 - يجوز جمع أو معالجة البيانات الشخصية إلا بناءً على موافقة صريحة من صاحب البيانات أو وفق ما ينص عليه القانون.
 - ضمن عقوبات مالية وجنائية في حال مخالفة أحكامه خاصة في حالات تسريب أو استخدام البيانات دون إذن.
 - قانون تنظيم الدفع غير النقدي رقم 18 لسنة 2019: يحدد من أبرز القوانين التي تدعم التحول الرقمي والشمول المالي.
 - يلزم الشركات والجهات الحكومية باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في المعاملات المالية.
 - وسائل الدفع غير النقدي المشمولة بالقانون: البطاقات البنكية (Debit, Credit, Prepaid) المحافظ الإلكترونية على الهواتف المحمولة - التحويلات البنكية. نقاط البيع POS - تطبيقات الدفع الإلكتروني - أي وسائل أخرى يقرها البنك المركزي.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية

دراسة حالة: جمهورية مصر العربية

مبادرات جمهورية مصر العربية في دعم FinTech.

مبادرة "فنتك مصر" FinTech Egypt (البنك المركزي المصري. 1-

• إنشاء مختبر تنظيمي Regulatory Sandbox (لتجربة الحلول الجديدة.

• إطلاق برامج دعم الشركات الناشئة.

• تنظيم مسابقات مثل FinTech Hackathons

الشمول المالي: 2-

• خطة قومية لتحفيز استخدام الخدمات المالية الرقمية خاصة في المناطق الريفية.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة: جمهورية مصر العربية

أمثلة عملية من السوق المصري :

مثال 1: شركة "فاليو" (ValU) للتمويل الاستهلاكي (:

- مرخصة من الهيئة العامة للرقابة المالية FRA.

- تقدم حلول "اشتر الآن وادفع لاحقاً" عبر تطبيق إلكتروني.

- أول شركة تستخدم الذكاء الاصطناعي لتقييم الجدارة الائتمانية للمستهلكين في مصر

مثال 2: شركة "فوري" (Fawry) (لخدمات الدفع الإلكتروني :

- من أوائل شركات الدفع الإلكتروني في مصر.

- تقدم خدمات المحافظ الرقمية شحن الرصيد دفع الفواتير.

- مسجلة وخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : المملكة الاردنية الهاشمية

الجهات الرقابية والتنظيمية:

البنك المركزي الأردني : مسؤول رئيسي عن تنظيم خدمات الدفع الإلكتروني المحافظ الرقمية البيئة الرقابية التجريبية
(Sandbox))

هيئة الأوراق المالية JSC () : تنظم التمويل الجماعي الاستثماري.

وزارة الصناعة والتجارة : مسؤولة عن تسجيل وترخيص الشركات العاملة في الأنشطة غير المصرفية.

الشركة الأردنية لضمان القروض : تقدم تسهيلات وضمانات لتمويل الشركات الناشئة.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : المملكة الاردنية الهاشمية

طلق البنك المركزي الأردني عدة مبادرات بارزة تهدف إلى تنظيم شركات التكنولوجيا المالية FinTech (غير المصرفية في إطار تعزيز الابتكار وتحقيق الشمول المالي ضمن بيئة آمنة ومنضبطة. من تلك المبادرات:.

1. بيئة التنظيمية التجريبية 2018 – (Regulatory Sandbox) : أطلقها البنك المركزي لتمكين شركات FinTech من اختبار حلولها الجديدة في بيئة آمنة وتحت إشراف مباشر. تتيح للشركات الناشئة تقديم خدمات مثل: الدفع الرقمي الإقراض الرقمي تقنية البلوك تشين وتحليل البيانات. تستهدف الابتكارات التي لا تخضع بعد للتشريعات التقليدية.
2. إلام المدفوعات الوطنية والدفع الإلكتروني : وضع البنك المركزي تعليمات واضحة لتنظيم شركات خدمات الدفع الإلكتروني مثل الرقمية وخدمات تحويل الأموال. منح التراخيص وفق المتطلبات تتعلق برأس المال وحماية بيانات العملاء والأمن السيبراني.
3. إصدار تعليمات ترخيص شركات التمويل الأصغر الرقمي : سمح للبعض بتقديم التمويل الأصغر عبر الوسائل الرقمية Mobile Lending (يعتمد على التكنولوجيا في التقييم الائتماني واتخاذ القرار).
4. إنشاء وحدة الابتكار المالي FinTech Office : تم إنشاؤها داخل البنك المركزي لتكون نقطة الاتصال الرسمية بين شركات FinTech هيئات التنظيمية ت عنى بمتابعة الابتكار وتقديم التوجيه ودراسة المخاطر.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية

دراسة حالة : المملكة الاردنية الهاشمية

التشريعات واللوائح الرئيسية:

أ. التعليمات المنظمة لخدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال (2014)

- صادرة عن البنك المركزي الأردني.
- تحدد شروط عمل شركات المحافظ الإلكترونية.
- تتضمن ضوابط KYC حماية المستهلك وإجراءات مكافحة غسل الأموال.

ب. نظام شركات التمويل الأصغر رقم 5 لسنة 2015

- ينظم التمويل متناهي الصغر.
- يسمح باستخدام التكنولوجيا الرقمية لتقديم هذه الخدمات.
- يلزم الشركات بالإفصاح وحماية العملاء.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية

دراسة حالة : المملكة الاردنية الهاشمية

التشريعات واللوائح الرئيسية:

ج. قانون الأوراق المالية وتعديلاته رقم 76 لسنة 2002

- استخدم كأساس لإصدار التعليمات المنظمة لمنصات التمويل الجماعي الاستثماري.
- يتطلب ترخيص منصات Crowdfunding من هيئة الأوراق المالية.

د. التعليمات التنظيمية للبيئة الرقابية التجريبية (2020) Regulatory Sandbox

تتيح للشركات الناشئة اختبار الحلول التكنولوجية الجديدة بإشراف البنك المركزي قبل الإطلاق الكامل في السوق.

- تطوير إطار الأمن السيبراني تم إصدار تعليمات للأمن السيبراني تلزم شركات التكنولوجيا المالية (الفينتك) باتخاذ إجراءات صارمة لحماية البيانات والمعاملات.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : المملكة الاردنية الهاشمية

المبادرات الوطنية لدعم FinTech في الأردن :

دعم الشمول المالي والابتكار-1

- ربطت المبادرات بالأهداف الوطنية للشمول المالي.

- توفير أدوات مالية رقمية للفئات غير المشمولة مصرفي ا مثل النساء والشباب وسكان المناطق الريفية.

:(مبادرة غير حكومية) FinTech Jordan برنامج 2-

تدعم الشركات الناشئة في مجال FinTech من خلال التدريب التمويل الربط مع المستثمرين.

أهمية هذه المبادرات:

تشجع الابتكار مع ضمان الاستقرار المالي.

تقلل الاعتماد على النقد وتحسن كفاءة السوق المالي.

تخلق بيئة تنافسية صحية أمام البنوك وشركات الدفع والتقنية.

-
-
-

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : المملكة الاردنية الهاشمية

أمثلة عملية من السوق الأردني :

مثال 1: شركة MadfooatCom للدفع الإلكتروني :

- منصة رقمية للدفع الإلكتروني المعتمدة من البنك المركزي.
- توفر خدمات دفع الفواتير عبر الإنترنت وتطبيقات الهاتف

مثال 2: محفظة Dinarak :

- محفظة إلكترونية مرخصة من البنك المركزي.
- تقدم خدمات الدفع والتحويلات المالية للأفراد غير المشمولين في النظام المصرفي التقليدي.

مثال 3: منصة التمويل الجماعي Liwwa

- تتيح الإقراض المباشر بين المستثمرين وأصحاب المشاريع الصغيرة.
- مرخصة وتعمل تحت إشراف البنك المركزي الأردني

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : دولة الامارات العربية المتحدة

الجهات التنظيمية في الإمارات :

المصرف المركزي الإماراتي CBUAE () : من ضمن اختصاصاته تنظيم المدفوعات الرقمية المحافظ الإلكترونية العملات الرقمية.

هيئة الأوراق المالية والسلع SCA () : الإشراف على الأنشطة المرتبطة بالأسواق المالية مثل التمويل الجماعي الاستثماري.

مركز دبي المالي العالمي DIFC () : يشرف على تنظيم شركات FinTech داخل المركز لديه نظام قانوني مستقل.

سوق أبوظبي العالمي ADGM () : له إطار قانوني مستقل ومنصة تنظيمية للشركات الناشئة في FinTech.

الجهات التنظيمية للتكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة

الجهات التنظيمية للتكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة

تميز دولة الإمارات العربية المتحدة بوجود منظومة تنظيمية متقدمة لقطاع التكنولوجيا المالية (FinTech) تعتمد على تعدد الجهات لرقابية وتكامل اختصاصاتها بما يتناسب مع طبيعة الأنشطة المالية المختلفة. وقد أسهم هذا الإطار التنظيمي في جعل الإمارات من أبرز مراكز الإقليمية والعالمية في مجال الابتكار المالي من خلال توفير بيئة تشريعية مرنة تشجع الاستثمار وتدعم الشركات الناشئة مع الحفاظ على استقرار النظام المالي وحماية حقوق المستثمرين والمستهلكين.

الجهات التنظيمية للتكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية

أولا : المصرف المركزي الإماراتي (CBUAE) ^{المتحدة}

لمصرف المركزي الإماراتي الجهة الرئيسية المسؤولة عن تنظيم القطاع المصرفي وأنظمة الدفع في الدولة ويؤدي دوراً محورياً في تنظيم الخدمات المالية الرقمية والإشراف عليها.

وتشمل أبرز اختصاصاته في مجال التكنولوجيا المالية ما يأتي:

- تنظيم خدمات الدفع الإلكتروني وأنظمة المدفوعات الرقمية.
- الإشراف على المحافظ الإلكترونية (E-Wallets) ووضع الضوابط المنظمة لعملها.
- إصدار اللوائح الخاصة بخدمات الدفع الحديثة ومقدمي خدمات الدفع.
- تنظيم الجوانب المرتبطة بالأصول والعملات الرقمية ضمن نطاق اختصاصه.
- وضع متطلبات الأمن السيبراني وإدارة المخاطر وحماية بيانات العملاء.
- تعزيز الابتكار المالي مع الحفاظ على سلامة واستقرار النظام المالي.

قد أسهمت هذه التنظيمات في دعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي وزيادة الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية داخل دولة الإمارات.

الجهات التنظيمية للتكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة

ثانيا : هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA)

تتولى هيئة الأوراق المالية والسلع مسؤولية تنظيم ومراقبة الأسواق المالية والأنشطة الاستثمارية وتمتد صلاحياتها إلى العديد من تطبيقات التكنولوجيا المالية المرتبطة بأسواق رأس المال. ومن أهم اختصاصاتها:

- الإشراف على منصات التمويل الجماعي الاستثماري (Investment Crowdfunding)
- تنظيم أنشطة إصدار وتداول الأوراق المالية الرقمية وفق الأطر القانونية المعتمدة.
- حماية المستثمرين من الممارسات غير المشروعة والاحتيال المالي.
- تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح في الأسواق المالية.
- إصدار اللوائح والتعليمات الخاصة بالتقنيات المالية المرتبطة بالاستثمار وإدارة الأصول.
- تسهم الهيئة في توفير بيئة استثمارية آمنة تدعم الابتكار المالي مع الحفاظ على نزاهة وكفاءة الأسواق.

الجهات التنظيمية للتكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية

المتحدة

ثالثا : مركز دبي المالي العالمي (DIFC)

يعد مركز دبي المالي العالمي أحد أهم المراكز المالية الدولية في المنطقة ويتمتع بنظام قانوني وقضائي مستقل يستند إلى مبادئ لقانون الإنجليزي مما يجعله بيئة جاذبة لشركات التكنولوجيا المالية العالمية والإقليمية. ويتولى تنظيم الشركات العاملة داخل المركز من خلال سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA) وتشمل اختصاصاته: منح التراخيص لشركات التكنولوجيا المالية العاملة داخل المركز. وضع أطر تنظيمية مرنة تتناسب مع الابتكارات المالية الحديثة. توفير بيئة اختبار تنظيمية (Innovation Testing Licence) لتمكين الشركات الناشئة من اختبار منتجاتها المالية الجديدة. دعم الشركات الناشئة من خلال برامج مسرعات الأعمال وحاضنات الابتكار. تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية التقليدية وشركات التكنولوجيا المالية. وقد أصبح المركز وجهة رئيسية للشركات العالمية الراغبة في التوسع في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

رابعاً : سوق أبوظبي العالمي (ADGM) سوق أبوظبي العالمي منطقة مالية حرة تتمتع بإطار قانوني مستقل يستند إلى القانون الإنجليزي وي شرف على تنظيمه هيئة تنظيم ماليات المالية (FSRA) وي عد من أكثر البيئات التنظيمية تطوراً في مجال التكنولوجيا المالية. ومن أبرز اختصاصاته:

- تنظيم وترخيص شركات التكنولوجيا المالية داخل السوق.
 - توفير بيئة اختبار تنظيمية (RegLab) تتيح للشركات الناشئة اختبار منتجاتها وخدماتها المالية في إطار رقابي مرن.
 - م الابتكار في مجالات الذكاء الاصطناعي وتقنيات البلوك تشين والأصول الرقمية والخدمات المالية الرقمية.
 - توفير إطار قانوني واضح لحماية المستثمرين والعملاء.
 - جذب الاستثمارات الدولية وتعزيز مكانة أبوظبي كمركز عالمي للتقنية المالية.
- قد ساهمت هذه البيئة التنظيمية في استقطاب العديد من الشركات الناشئة والمؤسسات المالية العالمية مما عزز مكانة دولة الإمارات كمركز إقليمي ودولي رائد في قطاع التكنولوجيا المالية.
- جاءه عام يعتمد التنظيم في دولة الإمارات على توزيع الاختصاصات بين الجهات الرقابية المختلفة بحيث يتولى كل جهاز تنظيم الأنشطة عدة ضمن نطاق اختصاصه الأمر الذي أسهم في بناء بيئة تشريعية متكاملة تجمع بين تشجيع الابتكار وحماية المستثمرين وتعزيز الثقة في القطاع المالي ودعم النمو المستدام لقطاع التكنولوجيا المالية.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : دولة الامارات العربية المتحدة

القوانين والتشريعات الرئيسية المنظمة:

2021: قانون خدمات المدفوعات – صدر من المصرف المركزي -1

- ينظم كافة خدمات الدفع الإلكتروني المحافظ الرقمية.

- يلزم الشركات بالتسجيل والترخيص.

- يفرض متطلبات أمنية صارمة Anti-Money Laundering & KYC

2020: دليل تنظيم أنشطة التمويل الجماعي – هيئة الأوراق المالية والسلع -2

- ينظم منصات التمويل الجماعي.

- يحدد نسب الاستثمار حماية المستثمر الصغير الإفصاح.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : دولة الامارات العربية المتحدة

القوانين والتشريعات الرئيسية المنظمة:

(ADGM) و DIFC Regulatory Sandbox: البيئة الرقابية التجريبية -3

- تسمح للشركات باختبار حلول FinTech لمدة محددة.
- بدون الالتزام الكامل بالمتطلبات التنظيمية لحين التقييم.

قوانين حماية البيانات -4

- قانون حماية البيانات الشخصية الاتحادي 2021.
- يطبق على كافة شركات FinTech لحماية معلومات العملاء.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : دولة الامارات العربية المتحدة

مبادرات دولة الإمارات في دعم التكنولوجيا المالية FinTech :

البيئة التنظيمية التجريبية (Sandbox) - 1

ADGM RegLab و DIFC FinTech Hive

تجريب حلول الدفع الإقراض Blockchain.

2031: استراتيجية الإمارات للاقتصاد الرقمي - 2

• رفع مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 20%.

Central Bank Digital Currency (CBDC) مبادرة - 3

تطوير عملة رقمية وطنية لتسهيل التعاملات الإلكترونية.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : دولة الامارات العربية المتحدة

أمثلة عملية من السوق الإماراتي :

مثال Beehive 1: منصة تمويل جماعي P2P Lending))

• أول منصة P2P مرخصة من ADGM

• تربط الشركات الصغيرة بالمستثمرين مباشرة دون وساطة بنكية.

مثال Tabby – Buy Now Pay Later (BNPL) : 2)

• تقدم خدمات التقسيط الإلكتروني بدون فوائد.

• مرخصة وتخضع لرقابة SCA

مثال Mamo Pay : 3" محفظة رقمية مبتكرة

• مرخصة من المصرف المركزي.

• تقدم حلول دفع فورية للأفراد والشركات الصغيرة.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية

دراسة حالة : دولة قطر

الجهات التشريعية والرقابية في دولة قطر:

مصرف قطر المركزي QCB () : تنظيم شركات وخدمات الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية ومقدمي خدمات التكنولوجيا المالية في المجال المصرفي والمالي. FinTech

هيئة قطر للأسواق المالية QFMA () : تنظيم منصات التمويل الجماعي والإصدارات الرقمية للأوراق المالية.

مركز قطر للمال QFC () : إطار قانوني مستقل لجذب شركات FinTech غير المصرفية يقدم بيئة أعمال منفصلة ونظام قانوني خاص.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : دولة قطر

التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع FinTech في دولة قطر :

مصرف قطر المركزي – (2020) قانون خدمات الدفع الإلكتروني -1

- يلزم مقدمي خدمات الدفع بالحصول على ترخيص.
- يحدد ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب AML/CFT))
- يفرض حماية بيانات العملاء والخصوصية.

(2021) التعليمات التنظيمية لمزودي خدمات التكنولوجيا المالية -2

- أ طلقت لتسهيل ترخيص وتشغيل شركات FinTech.
- تشمل ضوابط على تقديم المحافظ الرقمية أنظمة المدفوعات والتمويل الإلكتروني.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : دولة قطر

التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع FinTech في دولة قطر :

Regulatory Sandbox) البيئة التنظيمية التجريبية -3 :

- تتيح للشركات تجربة منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية FinTech الجديدة لمدة زمنية تحت إشراف مصرف قطر المركزي

قبل الإطلاق التجاري الكامل.

2016: لسنة 13 قانون حماية البيانات الشخصية القطري رقم 4-

- ينظم جمع ومعالجة بيانات العملاء في البيئة الرقمية.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : دولة قطر

أبرز مبادرات دعم FinTech في دولة قطر :

1- "FinTech Hub Qatar" – QCB :

- منصة لدعم شركات FinTech الناشئة.

- تقدم خدمات استشارية تطويرية وربط بالمستثمرين.

2- ((QDB صندوق تمويل الابتكار التكنولوجي – بنك قطر للتنمية :

- يقدم تمويل مخصص للشركات الناشئة في FinTech.

3- (2021-2026) استراتيجية قطر الوطنية للشمول المالي :

- تهدف لزيادة استخدام الخدمات المالية الرقمية بين الفئات غير المخدومة مالي ا.

التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية دراسة حالة : دولة قطر

أمثلة عملية من السوق القطري :

مثال 1: ترخيص محافظ إلكترونية:

- توجد محافظ إلكترونية مرخصة من مصرف قطر المركزي.
- تقدم خدمات تحويل الأموال دفع الفواتير والتسوق الإلكتروني.

مثال 2: ترخيص بوابة مدفوعات رقمية: مثل Qpay

- تخدم الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- توفر حلول دفع إلكترونية متوافقة مع متطلبات QCB

المراجع

- د. فريد ليان التكنولوجيا المالية: جسر القطاع المالي إلى المستقبل خاصة الفصل الرابع والخامس.
- نجيب حسام العملات الرقمية المشفرة بين الواقع القانوني والتنظيم الدولي دار النهضة العربية
- موقع البنك المركزي السعودي: <https://www.sama.gov.sa>
- موقع هيئة السوق المالية: <https://cma.org.sa>
- لائحة تنظيم التمويل الجماعي بالدين البنك المركزي السعودي (SAMA)
- موقع البنك المركزي المصري: <https://www.cbe.org.eg>
- موقع البنك المركزي الأردني: <https://www.cbj.gov.jo>
- موقع مصرف قطر المركزي: <https://www.qcb.gov.qa>
- موقع الموقع الرسمي للمصرف المركزي الإماراتي: <https://www.centralbank.ae>
- قانون حماية البيانات الشخصية القطري رقم 13 لسنة 2016.



Thank You